الدرس الخامس :

إعراب الفعل (5)

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ، وبعد ..

فقد تناولنا فيما سبق رفع الفعل المضارع وما يتصل به من تعليل ، ثم شرعنا في حالته الثانية وهي حالة النصب ، ودرسنا نواصبه الظاهرة وما يتصل بها من أحكام ، ثم شرعنا في حديث نصبه بأن مضمرة ، وتناولنا أحكام إضمارها بعد كي ، واللام ، وأو ، وحتى ، وتحدثنا بالتفصيل عن استعمالات حتى في اللغة العربية ، ومعانيها إذا نُصِب المضارعُ بعدها ، وبيَّنا متى ينصب المضارع بعدها ومتى يرفع ثم انتقلنا إلى حديث إضمار أن بعد فاء السببية ، ومواضع هذا الإضمار وشروطه ، وحكم المضارع بعدها عند تخلف الشروط مع بيان آراء النحويين في ناصب المضارع في ذلك كله ، والآن نستكمل حديث إضمار (أن) فأقول وبالله التوفيق .

إضمار (أن) وجوبًا بعد واو المعية

لخص ابن مالك حديث هذا الإضمار بقوله :

والواو كالفا إن تفد مفهوم مع ... كـ(لا تكن جلدا وتظهرَ الجزع)

ومعنى قوله هذا أن الواو كالفاء في نصب المضارع بعدها بـ(أن) مضمرة وجوبًا إذا تقدم عليها نفي محض أو طلب محض ، وأفادت مفهوم (مع) وهو المصاحبة إلى جانب كونها عاطفة كما في المثال المذكور ؛ لأن معناه لا ينبغي أن يصاحب اتصافك بالجلد إظهارُك للجزع ، فالواو هنا تفيد معنى المصاحبة ،

وقد تقدم عليها طلب محض ، فلهذا نصب (تُظهِرَ) بأن مضمرة وجوبًا بعد الواو .

شرط إضمار (أن) وجوبًا بعد الواو :

يتبين مما ذكرته أن هذا الإضمار بعد الواو مع نصب الفعل له شرطان :

الأول : أن يتقدم على الواو نفي محض أو طلب محض .

والثاني : أن تكون الواو مفيدة للمعية والمصاحبة وليست لمجرد العطف أو الاستئناف ، وفيما يلي شواهد لنصب المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد الواو المفيدة للمعية مع تقدم النفي أو الطلب :

من شواهد تقدم النفي قوله تعالى : ﴿ **أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ** ﴾ والخطاب فيه لقوم جاهدوا ولم يصبروا وطمعوا مع ذلك في دخول الجنة مع أن الطمع إنما ينبغي إذا اجتمع مع الجهاد الصبر ، ومعنى الآية : بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة ، ولم يكن لله علم بجهاد منكم مصحوب بصبر ، أي ولم يجتمع علمه بجهادكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم ، لأنه إذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله بوقوعه لأن علم غير الواقع واقعا جهل .

ومن شواهد تقدم الأمر قول الأعشى أو غيره :

فقلت : ادعى وأدعو إن أندى ... لصوت أن ينادى داعيان

ومعناه : قلت لتلك المرأة ينبغي أن يجتمع دعائي ودعاؤك حتى يرتفع صوتنا سويًا .

ومن شواهد تقدم النهي قول أبي الأسود الدؤلي :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله ... عار عليك إذا فعلت عظيم

أي لا يكن منك نهي عن خلق مع إتيانك مثله ، فإن ذلك عار عظيم عليك .

ومن شواهد تقدم الاستفهام قول الحطيئة :

ألم أك جاركم ويكونَ بيني ... وبينكم المودة والإخاءُ

والمعنى : ألم يجمع بيننا كوني جارًا الكم مع كون المودة والإخاء واصلَيْنْ بيني وبينكم ، ومنه قول الشاعر :

أتبيت ريان الجفون من الكرى وأبيتَ منك بليلة الملسوع

والمعنى : أيصح الجمع بين بياتِك ناعمًا هانئا بلذيذ المنام وبياتي مؤرقًا كالملسوع .

ومن شواهد تقدم التمني قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ والمعنى أن الكافرين يتمنون يوم القيامة الجمع بين ردهم إلى الدنيا وعدم تكذيبهم بآيات ربهم وكونهم من المؤمنين .

هذا ، ولم يسمع نصب المضارع بعد واو المعية بأن مضمرة وجوبًا إلا مع تقدم واحد من هذه الخمسة وهي النفي ، والأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني .

قال أبو حيان : ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء ، ولا ينبغي أن يُقْدَمَ على ذلك إلا بسماع[1] . ويرى بعض النحويين أنه يجوز النصب مع هذه الأربعة قياسا على مجيء ذلك في الفاء ، وذلك إذا لم يُرَدْ بالواو الإشراكُ بين الفعل والفعل ، وأريد عطفُ المصدر المؤول بعدها على مصدرِ الفعل الذي قبلها ، وكانت الواو بمعنى المصاحبة ، وعلى هذا يجوز أن يقال مع الدعاء : اللهم اغفر لي وأفوزَ برضوانك ، ومع العرض : ألا تنزلُ ضيفا عندنا وتسعدَنا ، ومع التخصيص : هلاّ تجتهدُ في عملك وتخلصَ ، ومع الرجاء : لعل المريض يُشفى وتتحسنَ صحته .

والفرق بين العرض والتحضيض ، أن العرض تنبيه على الفعل مع لين ورفق ، والتحضيض : تنبيه عليه مع زيادة توكيد وحث .

ما حكم المضارع بعد الواو إذا لم تكن للمعية ؟

إذا لم تكن الواو للمعية فإما أن تكون استئنافية ، وإما أن تكون عاطفة على

(1) انظر التصريح 2/ 238 وما بعدها ، والأشموني 3/ 406 وما بعدها .

صريح الفعل ، فإن كانت استئنافية ، وجب رفع المضارع بعدها ؛ لأنه ابتداء جملة ، ولم يسبق بناصب ولا جازم ، وإن كانت عاطفة أعطى الفعلُ الذي يليها حكمَ الفعل المعطوف عليه ، وذلك مثل قول العرب : لا تأكلِ السمك وتشرب اللبن ، فإنه يجوز فيه جعل الواو للاستئناف فيرفع الفعل (تشرب) ويجوز فيه جعل الواو عاطفة للفعل الذي يليها على الفعل الذي قبلها فيشاركه في حكم الجزم ، أما إن جُعِلَت الواو فيه للمعية ، وقد سُبقت بالطلب وهو النهي فالفعل الذي بعدها ينصب بأن مضمرةً وجوبًا ، ويكون النهي عن الجمع بين الفعلين .

خلاف النحويين في ناصب المضارع بعد الواو :

الخلاف هنا كالخلاف في ناصب المضارع بعد فاء السببية ، ففيه ثلاثة مذاهب :

• **المذهب الأول :** ـ وهو الصحيح ـ مذهب البصريين ، وهو أن الناصب للمضارع بعد واو المعية هو (أن) مضمرة وجوبًا ، والواو حينئذ عاطفةٌ لمصدر منسبك من أن والفعل على مصدر متصيد مما قبلها ، وإنما نصب الفعل بعد واو المعية ليكون نصبه علامة على أن هذه الواو ليست التي لمجرد العطف ، وإنما هي التي تفيد مصاحبة مضمون ما بعدها لمضمون ما قبلها في زمن واحد ، وإنما كان النصب بـ(أن) وليس بالواو ؛ لأن الواو حرف عطف فلا يعمل لعدم اختصاصه ، وإنما كانت (أن) الناصبةُ واجبةَ الإضمار لأن إضمارها يحقق تناسب المتعاطفين في الصورة بخلاف ما لو ظهرت .

• **المذهب الثاني :** هو أن الناصبَ الواوُ نفسها ، وهو رأي أبي عمر الجرمي البصري ، وهو مردود بأن الواو حرف غير مختص ، وغير المختص لا يعمل .

• **المذهب الثالث :** أن ناصب المضارع بعد الواو هو الصرف ، ومعناه مخالفة ما بعدها لما قبلها ؛ لأن الثاني مخالف للأول ومصروف عنه من جهة المعنى ، فصارت مخالفته له وصرفه عنه ناصبًا له ، وذلك مذهب الكوفيين وهو مردود بأن الخلاف لا يصلح أن يكون موجبًا للنصب .

تلخيص لمواضع النصب بأن مضمرة وجوبًا :

قد تبين مما سبقت دراسته أن الفعل المضارع ينصب بـ(أن) مضمرة وجوبًا عند البصريين في ستة مواضع :

• **الموضع الأول :** بعد (كي) في الاختيار نحو : جئتك كي تكرمني ، ولا يجوز إظهار (أن) بعدها في غير الضرورة خلافًا للكوفيين في ذلك .

• **الموضع الثاني :** بعد لام الجحود ، وهي المسبوقة بكون ناقص ماض منفي كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ خلافًا للكوفيين الذين يرون أن اللام هي الناصبة ، ويجوز إظهار أن بعدها توكيدًا .

• **الموضع الثالث :** بعد (أو) التي يصلح في موضعها حتى أو إلا نحو : لألزمنك أو تقضيني حقي ، خلافًا للكوفيين الذين يذهبون إلى أن النصب بـ(أو) نفسها أو بالمخالفة .

• **الموضع الرابع :** بعد (حتى) إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً حقيقيًا أو غير حقيقي لكن أول بالمستقبل ، فالأول كما في قوله تعالى : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ والثاني كقوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ... ﴾ خلافًا للكوفيين الذين يذهبون إلى أن النصب بـ(حتى) نفسها ، ويجيزون إظهار (أن) بعدها توكيدا .

• **الموضع الخامس :** بعد فاء السببية المجاب بها نفيٌ محض كقوله تعالى : ﴿ لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ أو طلبٌ محض كقوله تعالى : ﴿ لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ خلافًا للكوفيين الذين يذهبون إلى أن النصب بالفاء نفسها أو بالمخالفة .

• **الموضع السادس :** بعد واو المعية المسبوقة بنفي كقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ أو طلب كقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ خلافًا للجرمي والكوفيين .

إضمار (أن) جوازًا[1]

ينصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة جوازًا في خمسة مواضع :

• **الموضع الأول :** إذا وقع بعد لام كي ، ولم تقع بعد اللام (لا) فقد تضمر (أن) الناصبة له كما في قوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ وقد تظهر كما في قوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ وقد تقدم هذا الموضع في الحديث عن إضمار أن بعد اللام .

• **الموضع الثاني :** إذا وقع بعد الواو عاطفةً له على اسم خالص من شائبة الفعلية ، وهو الاسم الجامد سواء أكان مصدرا أو غير مصدر ، ومن شواهد ذلك قولُ ميسونَ بنتِ بحدلٍ الكلبية :

ولُبس عباءة وتقرَّ عيني ... أحب إلي من لُبس الشفوف

فالفعل (تقر) منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد الواو ، وهو مع (أن) الناصبة له في تأويل مصدر معطوف على الاسم الجامد المتقدم وهو المصدر (لُبس) والتقدير : لُبس عباءة وقرةُ عيني أحب إلى من كذا وكذا ، ومن أمثلة ذلك نحو قولنا : لولا أخوك ويحسنَ إلى لافتقرت ، وتقديره : لولا أخوك وإحسانُه إليَّ ، والمعطوف عليه هنا اسم جامد غير مصدر .

• **الموضع الثالث :** إذا وقع بعد (أو) عاطفةً له على اسم خالص من شائبة الفعلية ، ومن شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾ فالفعل يرسل منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد (أو) العاطفة له على اسم جامد ليس في تأويل الفعل ، وهو المصدر وحيا ، والفعل مع (أن) الناصبة له في تأويل مصدر معطوف على وحيا ، والتقدير : إلا وحيا أو إرسال رسول ، ومثله قول الشاعر :

ولولا رجالٌ من رزام أعزةٌ ... وآلُ سبيع أو أسوءَك علقما

(1) انظر التصريح 2/ 244 وما بعدها .

فالفعل (أسوءك) منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد (أو) والاسم الجامد المعطوف عليه هو (رجال) والتقدير : ولولا رجال صفتهم كذا وكذا ، واساءتُك لفعلت كذا وكذا .

• **الموضع الرابع :** إذا وقع بعد الفاء عاطفةٌ له على اسم خالص من شائبة الفعلية كما في قول الشاعر :

لولا توقع معتر فأرضيَه ما كنت أوثر إترابًا على ترَب

المعتر : المتعرض للمعروف ، والإترابُ : الغنى واليسار ، والتَرَبُ : الفقر الشديد . والشاهد في البيت نصب (أرضيه) بأن مضمرة جوازا لوقوعه بعد الفاء العاطفة له على اسم خالص من التأويل بالفعل ، وهو المصدر (توقع) والتقدير : لولا توقع معتر فإرضائي إياه ما آثرت الغنى على الفقر .

• **الموضع الخامس :** إذا وقع بعد (ثم) العاطفةِ له على اسم خالص من شائبة الفعلية كما في قول أنس بن مدركة :

إني وقتلي سليكا ثم أعقلَه كالثور يضرب لما عافت البقرُ

أعقله : أعطى ديته ، وعافت البقر : امتنعت عن شرب الماء ، والشاهد في البيت نصب (أعقله) بأن مضمرة جوازا لوقوعه بعد (ثم) العاطفة له على اسم جامد وهو المصدر (قتلي) ، والتقدير : إني وقتلي سليكا ثم عقلي إياه كمِثْلِ من يضرب الثور أمام البقر الممتنعة عن شرب الماء لتفزع إلى الماء فتشرب ، ففي كلٍّ ضرر يحصل منه نفع للآخرين .

والمواضع الأربعة الأخيرة عبر عنها ابن مالك بقوله :

وإن على اسم خالص فعل عطف ينصبه (أن) ثابتا أو منحذف [1]

ومعناه أن (أن) تنصب المضارع ظاهرة أو مضمرة إذا كان الفعل المنصوب بها مسبوقًا بعاطف تقدمه اسم خالص من شائبة الفعلية ، وليس في تأويل الفعل ، وهو الاسم الجامد ، وقد تبين من الشواهد المسموعة أن العاطف واحد من

(1) انظر الأشموني 3/ 313 وما بعدها .

أربعة أحرف وهي الواو ، وأو ، والفاء ، وثم ، فمراد ابن مالك بالعاطف واحد من هذه الأربعة حيث لم يسمع النصب في غيرها .

واحتراز النحويين في الاسم المتقدم على العاطف بلفظ (خالص) ليَخرجَ الاسم المؤول بالفعل فإنه لا يجوز معه نصب الفعل بعد العاطف المسبوق به بأن مضمرة ، وذلك كقولنا : الواعظ فيتأثرُ الناس بوعظه المخلص ، فالاسم المتقدم على الفاء هنا وهو (الواعظ) ليس اسما خالصا ، بل هو في تأويل الفعل ، وكأنه قيل : الذي يعظ فيتأثرُ الناس بوعظه المخلص ، و(أل) في (الواعظ) اسم موصول ، و(واعظ) صفة صريحة صلته ، و(أل) مرفوعة بالابتداء لكن نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورةِ الحرف ، وجملة (يتأثر الناس بوعظه) معطوفة على صلة (أل) لأنها بمنزلة (يعظ) و (المخلص) خبر المبتدأ .

كما أنهم يحترزون بهذا الوصف من العطف على مصدر متوهم ، فإن ذلك العطف يستوجب إضمار (أن) فلا يكون إظهارها جائزًا كما في قولهم : لألزمنك أو تقضيني حقي ، فإن تقديره : ليكوننَّ لزوم مني لك أو قضاء منك لحقي ، كما تقدم بيانه .

هل تضمر (أن) وينصب بها المضارع في غير ما تقدم[1] ؟

قد تبين مما سبق أن (أن) تضمر وجوبًا ناصبة للمضارع في ستة مواضع ، وتضمر جوازًا ناصبة له في خمسة مواضع ، وتلك هي المواضع القياسية لإضمار (أن) مع النصب بها ، وقد نقل الأئمة العدول أقوالاً عربية فصيحة نصب فيها المضارع ولم تظهر قبله (أن) في غير تلك المواضع كقول العرب : مره يحفرَها ، وقولهم : خذ اللصَّ قبل يأخذَك ، وقولهم : تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه ، وقراءة الحسن : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدَ ﴾ وقراءة عيسى بن عمر : ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ ﴾ ، وفي شعر طرفة :

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذاتِ هل أنت مخلدي؟

(1) انظر التصريح 2/ 245 ، والأشموني 3/ 314 ، 315 .

وقال عامر بن جوين الطائي :

فلم أر مثلها خباسة واحد ونهنهت نفسي بعد ما كدتُ أفعلَه

والخباسة : الغنيمة ، ونهنهت نفسي : كففتها .

فهذه الأقوال الفصيحة المروية حذفت فيها (أن) ونصب بها الفعل المضارع وهي محذوفة ، مع أنها لا تدخل في مواضع إضمار (أن) وجوبا ولا جوازًا ، والجمهور على أن ذلك مقصور على السماع ، ولا يقاس عليه ، لشذوذه ، وقد عبر عن ذلك ابن مالك في الألفية فقال :

وشذ حذف (أن) ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى

وقال في التسهيل : (ولا تنصِبُ (أن) محذوفةً في غير المواضع المذكورة ـ يريد مواضع إضمار أن وجوبًا أو جوازا ـ إلا نادرا : وفي القياس عليه خلاف[1]) وقوله : (وفي القياس عليه خلاف) يشير به إلى ما ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين من جواز القياس على الأمثلة المسموعة المتقدمة في حذف (أن) ونصب الفعل المضارع بها وهي محذوفة .

هل يجوز إضمار (أن) في غير ما تقدم مع رفع الفعل بعدها ؟

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن إضمار أن مع رفع المضارع جائز قياسًا ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ ﴾ برفع (أعبد) وقول العرب : (تسمعُ بالمعيدي خير أن من تراه) في الرواية برفع (تسمع) وقد وافقه ابن مالك في شرح التسهيل وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ وقال : (فيريكم صلة لـ(أن) حذفت ، وبقي (يريكم) مرفوعًا[2]) والذي دعا إلى تقدير حذفها في هذه الشواهد أن المعنى فيها يتطلب المصدر ، ولا يسبك المصدر من الفعل بدون (أن) ، وهذا المذهب موافق للقياس لأن الحرف

(1) تسهيل الفوائد لابن مالك ص233 .

(2) شرح التسهيل لابن مالك 1/ 234 .

عامل ضعيف إذا حذف زال عمله .

ويرى متأخرو المغاربة أن حذف (أن) مقصور على السماع مطلقًا ، ولا ينقاس منه شيء ، ولا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع عن العرب الفصحاء .

الحالة الثالثة للمضارع : حالة الجزم

وهي الحالة التي يكون فيها معربًا وليس مرفوعًا ولا منصوبًا ، والمضارع في تلك الحالة قد تكون علامةُ جزمه السكون كما إذا كان صحيح الآخر ، ولم تتصل به ضمائر الرفع الساكنة ، وهي ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة كما في قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ وقد تكون علامةُ جزمه حذفَ النون ، وذلك إذا اتصلت به ضمائر الرفع الساكنة نحو : لم يذهبا ، لم يذهبوا ، لم تذهبي ، والأصل قبل دخول الجازم : يذهبان ، ويذهبون ، وتذهبين . وقد تكون علامةُ جزمه حذفَ لامه المعتلة ، وذلك إذا كان معتل الآخر كما في نحو : لم يسعَ ، ولم يدعُ ، ولم يرم ، فإن الأصل فيها : يسعى ، ويدعو ، ويرمي ، فحذف حرف العلة من أواخرها لأجل الجزم .

والحديث عن جزم المضارع يتناوله النحويون في موضعين : أولهما جزم المضارع في جواب الطلب ، والثاني : عوامل الجزم ، وفيما يلي تفصيل ذلك .

أولاً : جزم المضارع في جواب الطلب[1]

في الاستعمال العربي الفصيح شواهد وأمثلة جزم فيها الفعل المضارع المسبوق بما يدل على الطلب ، وهو الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، والتمني ، والترجي .

مثال ذلك بعد الأمر قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾ وقول امرئ القيس :

(1) انظر التصريح 2/ 241 وما بعدها ، والأشموني 3/ 308 وما بعدها ، وتوضيح المقاصد والمسالك 3/ 1200 وما بعدها .

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

ومثال ذلك بعد النهي : قول أبي طلحة للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (لا تشرف يصبْك سهم) في رواية أبي ذر الغفاري ـ رضي الله عنه ـ ، ومنه قولنا : لا تعص الله يدخلْك الجنة ، ومثاله بعد الدعاء : رب وفقني أطعْك ، ومثاله بعد الاستفهام : هل تزورني أكرمْك ، ومثاله بعد العرض : ألا تنزل عندنا تصبْ خيرا ، ومثاله بعد التحضيض : هلا جئت عندنا نكرمْك ، ومثاله بعد التمني : ليت لي مالاً أنفقْه في الخير ، ومثاله بعد الترجي : لعلي أحجُّ أطفْ بالكعبة .

شروط جزم المضارع بعد الطلب :

ذكر النحويون هنا شرطا عامًا لجزم المضارع بعد الطلب وهو قصد الجزاء ، أي تقدير المضارع مرتبًا على ما قبله ، ومسببا عنه ، وفي ذلك شبه بالمضارع المنصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية المسبوقة بالطلب ، ولهذا يتحدث النحويون عن جزم المضارع في جواب الطلب عقب حديثهم عن نصب المضارع بعد فاء السببية ، ويقولون : (إذا سقطت الفاء) بمعنى أنها لم توجد معه أصلاً أو كانت موجودة وحذفت ، (وقصد معنى الجزاء) أي أن يكون المضارع مرتبًا على ما قبله ومسببا عنه ، إذا حصل ذلك جزم الفعل في جواب الطلب دون جواب النفي ، وفي ذلك يقول ابن مالك :

وبعد غير النفي جزما اعتَمِدْ إن تسقط الفا والجزاء قد قصد

وقوله : (إن تسقط الفا) مقصود به عدم وجودها مع الفعل كما في الأمثلة المتقدمة ، وهذا السقوط لا يستدعي سبق الوجود ، فيجوز النظر إلى هذه الأمثلة على أن الفاء لم توجد فيها أصلاً ، ويجوز النظر إليها على أن الفاء كانت موجودة ، وكان الفعل بعدها منصوبًا بأن مضمرة وجوبًا فلما حذفت جزم الفعل ، فقولنا مثلاً : (لا تعص الله يدخلْك الجنة) يجوز النظر إليه على أن الفاء لم توجد فيه ، وإنما هو كلام يشتمل على نهي عن فعل ، وعلى فعل مرتبٍ على ترك المنهي عنه

ومسببٍ عن تركه ، ويجوز النظر إليه على أن الأصل فيه : لا تعص الله فيدخلَك الجنة ، والفعل بعد الفاء منصوب بأن مضمرةٍ وجوبًا لكون الفاء للسببية ومسبوقةً بطلب محض ، ثم سقطت الفاء مع بقاء معنى السببية وترتب شيء على شيء فجزم الفعل فقيل : لا تعص الله يدخلْك الجنة .

وإنما كان هذا الجزم واقعًا بعد الطلب دون النفي ؛ لأن الطلب يشبه الشرط في أن كلا منهما غير متحقق ، وفي كونه سببا فيما بعده ، فلهذا عومل الفعل بعده معاملة جواب الشرط فجزم .

أما النفي فلا يجزم الفعل بعده ؛ لأن مقتضاه تحقق عدم الوقوع ، وعكسه وهو الإيجاب مقتضاه تحقق الوقوع ، والتحقق في كليهما يبعدهما عن شبه الشرط فلا يجزم الفعل بعدهما ولا يعامل معاملة جواب الشرط ، وقال الشيخ خالد في التصريح : (وأما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه ، فلا يقال (ما تأتينا تحدثْنا) بجزم (تحدثنا) خلافا للزجاجي والكوفيين ، ولا سماع معهم ولا قياس ؛ لأن الجزم يتوقف على السببية ، ولا يكون انتفاء الإتيان سببًا للتحديث)[1]. وقد جاء في كتاب الجمل للزجاجي في باب ما يجزم من الجوابات قوله : (اعلم أن جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والجحد مجزوم على معنى الشرط) إلى أن قال : (وكل شيء كان جوابه بالفاء منصوبًا كان بغير الفاء مجزومًا)[2] ونبه ابن عصفور في شرحه للجمل على غلط الزجاجي حيث قال : (وقول أبي القاسم : (والجحد) غلط لأنه إنما جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض لشبهه بالشرط وفعله ، وذلك أنك إذا قلت : (قم) أو (لا تقم) أو (ليت لي مالا) لم توجب شيئًا ولم تنفه فأشبه (إن يقم) في أنك لم توجب شيئًا ولم تنفه ، وليس كذلك النفي)[3] وقال أبو حيان في الارتشاف : (الصحيح أن

(1) التصريح 2/ 242 .

(2) الجمل للزجاجي ص 210 .

(3) شرح الجمل لابن عصفور 2/ 192 .

الجزم بعد حذف الفاء في النفي لا يجوز ولم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس)[1] .

وهناك شرط لجزم المضارع بعد النهي عبر عنه ابن مالك بقوله :

وشرط جزم بعد نهي أن تضع (إن) قبل (لا) دون تخالف يقع

والمعنى أن شرط جزم المضارع بعد النهي خاصة صحة وضع (إن) الشرطية قبل (لا) الناهية ، مع بقاء المعنى صحيحًا ، وتصير (لا) الناهية بعد دخول (إن) الشرطية عليها نافية ، وهذا الشرط اشترطه البصريون ووافقهم عليه الجمهور ، وبه يدخل في أمثلة الجزم نحو : لا تعص الله يدخلْك الجنة ، ولا تدن من الأسد تسلمْ ، ولا تقترب من النار تنجُ ، ولا تهمل دروسك تنجحْ ، وذلك لصحة المعنى وعدم فساده إذا وُضِعَت (إن) الشرطية قبل (لا) حيث يقال : إن لا تعص الله يدخلْك الجنة ، وإن لا تدن من الأسد تسلَم ، وإن لا تقترب من النار تنجُ ، وإن لا تهمل دروسك تنجحْ ، وإذا اختل هذا الشرط لم يصح الجزم ، فلا يجوز : لا تدن من الأسد يأكلْك ؛ لأنه إذا وضعت (إن) الشرطية قبل (لا) فسد المعنى ، فإذا قيل : (إن لا تدن من الأسد يأكلْك) كان المعنى فاسدًا ، وهكذا الشأن في نحو : لا تقترب من النار تحترقْ ، ولا تهمل دروسك ترسبْ ، ويجب الرفع في ذلك كله ، ولهذا الشرط أجمع القراء السبعة على رفع (تستكثر) في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾ إذ معنى الآية : لا تعط مستكثرًا أي رائيًا ما تعطيه كثيرًا ، أو لا تعط مستكثرًا : أي طالبًا للعوض كي يكثر مالك ، وهذا المعنى يفسد مع وضع إن الشرطية قبل (لا) لو قيل : إن لا تعط تستكثر .

ولم يشترط هذا الشرط الكسائيُّ مخالفًا للجمهور ، وفي شرح الجمل لابن عصفور أن الكوفيين قاطبة لا يشترطون هذا الشرط ، وأنهم يجيزن نحو : لا تعص الله تندمْ ، ومثل ذلك نحو : لا تدن من الأسد يأكلْك ؛ لأن الأول على تقدير : إن تعص الله ، والثاني على تقدير : إن تدن ؛ لأن المقام يقتضي هذا التقدير

(1) ارتشاف الضرب 4/ 1483 .

بحذف (لا) ، واحتج هؤلاء على مذهبهم بالسماع والقياس ، أما السماع فقول الصحابي للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يا رسول الله لا تشرف يصبْك سهم ، وقول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم) وقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (لا ترجعوا بعدي كفارًا يضربْ بعضكم رقاب بعض) فالأفعال : (يصبك) و (يؤذنا) و (يضرب) مجزومةٌ في جواب النهي مع عدم صحة المعنى إن وضعت (إن) قبل (لا) ، ولا يصح المعنى إلا بوضع (إن) دون (لا) .

وأما القياس فقياس الجزم على النصب ؛ لأن الجزم في هذا الموضع فرع منه ، وقد أجاز الجميع : لا تدن من الأسد فيأكلك بنصب ما بعد الفاء ، وإذا سقطت الفاء مع قصد الجزاء جزم الفعل ، ومثل ذلك قول الله عز وجل : ﴿ لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾[1]

وقد رد البصريون استدلال الكوفيين بالسماع بأن الجزم في يشرف ويؤذنا لأن كلا منهما بدل اشتمال من فعل النهي ، وليس جوابا للنهي ، والرواية المشهورة في الحديث : (يؤذينا) بالياء ، وبأن سكون الباء في (يضربْ بعضكم رقاب بعض) للإدغام وليس للجزم ، ويصح أن يكون للإبدال من فعل النهي .

وردوا استدلالهم بالقياس بأنه لو صح القياس على النصب لصحح الجزم بعد النفي قياسًا له على النصب .

هذا ، وشرط الجزم بعد بقية أنواع الطلب غير النهي كالأمر والاستفهام صحة وضع (إن تفعل) قبل المضارع مع صحة المعنى ، وعلى هذا يصح الجزم في نحو : أسلم تدخل الجنة ، وزرني أكرمْك ، وأين بيتك أزرْك ، وذلك لصحة تقدير : إن تُسلمْ تدخل الجنة ، وإن تزرْني أكرمْك ، وإن تعرِّفْني مكان بيتك أزرك ، ولا يصح الجزم في نحو : أحسن إلى لا أحسنُ إليك ؛ إذ لا يصح المعنى بتقدير :

(1) انظر توضيح المقاصد والمسالك 3/ 1258 .

إن تحسن إلى لا أحسنْ إليك ، وكذا في نحو : أسلمْ يدخلْك الله النار لعدم صحة تقدير : إن تسلم يدخلْك الله النار ، وظاهر كلام ابن مالك في التسهيل أن الكسائي لا يشترط ذلك الشرط أيضًا ، وأنه يجيز الجزم في هذين المثالين بتقدير (إن) داخلة على نفي ؛ لأن المقام يقتضي ذلك والتقدير : إن لا تحسن إلى لا أحسن إليك ، وإن لا تسلم يدخلك الله النار .

حكم المضارع بعد الأمر بغير صريح الفعل :

يوجز ابن مالك رحمه الله هذا الحكم بقوله :

والأمر إن كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا

ومعنى قوله هذا أنه إذا وقع المضارع بعد فاء السببية مسبوقةً بأمر بغير لفظه الصريح فلا يجوز نصبه بأن مضمرةٍ وجوبًا بعد الفاء ؛ لأن شرط ذلك أن يكون الأمر بلفظ الفعل الصريح ، فلا يجوز النصب في نحو : (صه فأكرمُك) عند غير الكسائي ، وكذلك نحو : رزقني الله مالاً فأنفقُه في الخير ، لكن إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء فإن المضارع يجزم باتفاق النحويين ، وعلى ذلك جاء قول العرب : اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يثبْ عليه ، وهذا أمر بغير افعل ، والمعنى : ليتق الله ، وكذلك قولهم : حسبك الحديثُ ينم الناس ، فإن هذا أمر بلفظ اسم الفعل ، ومعناه : اكفف عن الحديث ، وقد خرجوا على ذلك الجزم في قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ ﴾ لأنه في جواب أمر بغير اللفظ الصريح في قوله تعالى : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ لأن المعنى : آمنوا ، وجاهدوا .

كما خرجوا على ذلك قول عمرو بن الإطنابة الأنصاري :

وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي

فإن (تحمدي) مجزوم في جواب الطلب باسم الفعل وهو (مكانك) ومعناه : (اثبتي) .

هل يجوز جزم المضارع في جواب الترجي ؟

تقدم أن الكوفيين وعلى رأسهم الفراء يجيزون نصب الفعل بأن مضمرة وجوبًا بعد الفاء المسبوقة بالرجاء لثبوت ذلك في السماع في نحو قوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ وقوله : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴾ وأن البصريين يمنعون ذلك ، ويوجهون ما استدل به الكوفيون بحيث لا يكون دليلاً لما ذهبوا إليه ، وعلى ما ذهب إليه الفراء والكوفيون يجوز أن تقول : لعلي أصاحبُك في السفر فأغنمَ بنصب (أغنم) والقياس في ذلك ونحوه يقتضي أنه إذا سقطت الفاء مع قصد الجزاء يجزم الفعل فتقول : لعلي أصاحبُك في السفر أغنمْ بالجزم ، وقد ذكر أبو حيان في الارتشاف شاهدا على أنه قد سمع الجزم بعد الترجي ، وقرر أن ذلك يدل على صحة ما ذهب إليه الفراء من نصب الفعل بعد الفاء في الترجي ؛ لأن الجزم فرع النصب ، وهذا الشاهد هو قول الشاعر :

لعل التفاتا منك نحوي ميسر يملْ بكَ من بعد التعسُّر لليسرِ

وقد بقي من هذا الموضع ذكر خلاف النحويين في توجيه جزم المضارع الواقع جوابًا للطلب ، وذلك محل حديثه الدرس القادم بإذن الله تعالى .

■■■■■ خلاصة هذا الدرس ■■■■■

1- أن (أنْ) تضمر وجوبًا ناصبة للمضارع بعد واو المعية المسبوقة بنفي أو طلب ، وقد سمع ذلك مع النفي والأمر والنهي والاستفهام والتمني ، وإذا لم تكن الواو للمعية جاز أن تكون استئنافية أو عاطفة على الفعل المتقدم .

2- أن المذهب الصحيح هو أن المضارع بعد واو المعية منصوب بأن مضمرة وجوبًا ، وهو مذهب البصريين ، وقيل : الناصب له الواو ، وقيل : المخالفة .

3- أن (أن) تضمر جوازًا ناصبة للمضارع في خمسة مواضع أولها : إذا وقع بعد لام كي ولم تقع بعد اللام لا ، وبقية المواضع إذا وقع بعد الواو ، أو (أو) ، أو (الفاء) ، أو (ثم) عاطفة له على اسم خالص من شائبة الفعلية .

4- أن (أن) سمعت محذوفة ناصبة للمضارع قليلاً في غير المواضع القياسية التي تضمر فيها وجوبًا أو جوازًا ، والجمهور على عدم القياس على ما سمع من ذلك ، ويجوز قياسًا عند الأخفش حذف أن ورفع المضارع بعدها .

5- أن الحالة الثالثة للمضارع حالة الجزم حيث يجزم بالسكون أو بحذف النون أو بحذف حرف العلة ، وأن ذلك يجيء في موضعين : أولهما : الجزم في جواب الطلب ، والثاني : جزمه بعوامل الجزم .

6- أن لجزم المضارع بعد الطلب شرطا عامًا هو قصد الجزاء ، وله شرط بعد النهي وهو صحة المعنى إن وضعت (إن) الشرطية قبل (لا) الداخلة على المضارع السابق ، وله شرط بعد بقية أنواع الطلب وهو صحة وضع (إن تفعل) قبل المضارع مع صحة المعنى .

7- أن المضارع بعد الأمر بغير لفظه الصريح لا يجوز نصبه بعد الفاء ، ويجوز جزمه مع سقوط الفاء .

8- أنه يجوز عند من نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي أن يجزم المضارع عند سقوط الفاء مع قصد الجزاء .

•••••• أسئلة حول الدرس ••••••

س1: ما شرط إضمار (أن) وجوبًا بعد الواو ؟ وما المواضع التي ورد فيها ذلك ؟ وهل يجوز في غيرها ؟ دعم إجابتك بالشواهد والأمثلة .

س2: ما حكم المضارع بعد الواو المسبوقة بنفي أو طلب إذا لم تكن للمعية ؟ مثل لما تذكر .

س3: اذكر مذاهب النحويين في ناصب المضارع بعد واو المعية مع الترجيح .

س4: ينصب المضارع بأن مضمرة جوازًا في خمسة مواضع . اذكرها مع التمثيل لكل موضع منها .

س5: هل يجوز حذف (أن) ونصب المضارع بها في غير المواضع القياسية ؟ وهل يجوز حذفها ورفع الفعل بعدها ؟ وضح ما تقول بالأمثلة .

س6: ما المقصود بجزم المضارع في جواب الطلب ؟ وما مواضع ذلك الجزم ؟ وما شروطه ؟ وضح ما تقول بالتمثيل .

س7: بين مع التمثيل حكم الفعل المضارع بعد الأمر بغير صريح الفعل مع الفاء وبدونها ، وهل يجوز جزم المضارع في جواب الترجي ؟ مثل لما تذكر .

obeikandi.com